

استشراق حدود الأمان لنشاط المصارف في ظروف التوظيف المختلفة

الأستاذ الدكتور
عمار ناصر آغا
استاذ مشارك
رئيس قسم
الإحصاء التطبيقي
كلية الاقتصاد
جامعة دمشق

الأستاذ الدكتور
حيدر أحمد عباس
استاذ مشارك
الوكيل العلمي
لكلية إدارة الأعمال
جامعة الجزيرة الخاصة

مقدمة

حدوث الأزمة المالية في النظام الرأسمالي هي نتيجة طبيعية لتراكمات معطيات واقعية كامنة في صميم تركيبة المعاملات المالية الرأسمالية، وهذه الأزمة غالبا ما كانت تتم معالجتها في الأزمنة السابقة بالثورات الشعبية ضد الظلم والاحتكار أو بافتعال الحروب لتحريك الأموال واستثمارها، لكن في ظروف اجتماعية لا تسمح بمثل هذه التغييرات فقد حدثت الأزمة المالية في دول تعاني في كثير من مرافقها ونشاطاتها من الترف المالي، وقد حاولت الدول المتخمة بالأموال معالجة هذه المشكلة ببعض الحروب الخارجية لإيقاف الانهيار المالي، لكن عدم القدرة على التحكم بتياري المدخلات والمخرجات المالية دفع بالأمور إلى هاوية محتومة.

نعمل في هذا البحث على صياغة النماذج الرياضية المحاكية للنشاطات الأساسية لأنواع مختلفة من المصارف تتمايز فيما بينها بطابع التعامل وشروطه وشكل المدخلات والمخرجات وحجمها . نناقش مجموعة من النماذج الرياضية تبين كيفية تدفق المال في النظام المصرفي ونشير إلى حدود استشفاف مواقع الخطر ومطبات التوظيف. إن التقاعس في اتخاذ القرار الحاسم والسريع قد يؤدي إلى أن الضوابط القانونية تكاد تصبح غير فعالة في كبح الخلل الذي يعززه طابع التعامل المالي المتميز بالتنامي السريع "السرطاني" في الحالة الإيجابية للمصرف، وينعكس عليه في التناقص الهلامي في الحالة المعاكسة. إن المؤشرات الواضح لمرحلة الدخول في مرحلة الخطر تتطلب اتخاذ إجراءات مكشوفة وصارمة غير آبهة بالإشاعات والارتدادات المحتملة على خلفيتها. لكن الحرج من اتخاذ هذه الإجراءات الصارمة خشية تهاوي سمعة البنوك الهائلة الميزانية كان سببا رئيسيا في دفع الأمور إلى ما هو أخطر من ذلك. سنقوم بعرض نماذج من نظم التعامل المالي الأساسية في المصارف والتي تتمثل في نظام التأمين - التمويل - الرهن - الفائدة. وفيما يأتي من البحث سنسلط الضوء على حدود الأمان لنشاط المصارف في ظروف التوظيف المختلفة، إن هذه المسألة حيوية جدا بدليل أن عدم مراعاة الحذر في التعامل معها تسبب بأزمة عالمية، وذلك على الرغم من ضخامة الموارد المتوفرة في المصارف المعنية، لكن سوء عدم الضبط الدقيق والحفاظ على التوازن بين حجم التدفق الوارد والتدفق الصادر في تيار المدخلات والمخرجات خلال العمليات المتبادلة مع المصرف وعدم احتساب حالات مقاربة مجال الموثوقية ومجاوزة حدود الأمان فإن ذلك قد يتسبب في لحظة ما إلى اختلال الكفتين بشكل غير قابل للتحكم والسيطرة عليه.

1 نظام التأمين

هو نظام غير استقراري على الإطلاق فهو ينهار فوراً في حال حدوث أية حوادث خارج الإطار المحدد لنشاطه لذلك تجد فيه العلل الإجرائية التالية: من طرف المصرف افتعال المخاوف وتهويل الحوادث لدفع الناس إلى التأمين، وعلى النقيض من ذلك يناظره في الطرف الآخر أي الزبون المتعامل مع المصرف معضلة تستهدف تحقيق شيء من الفرملة للتنامي السرطاني لسيولة المصرف فبسهولة يعمد الزبون إلى الإلتفاف المتعمد أو اللامبالي للممتلكات الخاصة بهدف تحصيل مبلغ التأمين.

إن هذا النوع من النظام المالي يعتمد في تعامله على خشية الزبون الأمر الذي يدفعه إلى التصدي للمخاوف بنسبة من المال المحبب، أما المصرف فمن أجل المحافظة على أكبر مقدار من المال فإن يعتمد على مبادئ الاحتمالات، وحصرها في الإطار الاستقرائي. وبالتالي في حال حدوث حالات غير متوقعة يعاني من الخلل المتناسب مع الطوارئ والتي يمكن أن تؤدي أحيانا كثيرة إلى الإفلاس. ففي هذا النظام نجد أن المصرف هو من جهة أكثر البنوك عرضة للثراء، وذلك في حال عدم حدوث حوادث ومن جهة أخرى هو أكثرها عرضة للانحيار في حالات تعدد الحوادث.

شكل التعاملات في نظام التأمين يتمثل في الحصول على نسبة محددة من رأس المال الذي يتم التأمين عليه وهذا يتمثل بالصيغ التالية:
أ- يبدأ نشاط المصرف باستلام المدخلات أو لا.
وتكون صيغة المدخلات السائلة كما يلي:

$$I = \sum_{i=1}^n a_i \cdot K_i, \quad 0 < a < 1$$

حيث k القيمة الاسمية لرأس المال المؤمن عليه. و a النسبة المطلوبة دورياً من قيمة رأس المال وهذه النسبة تتعلق بنوعية رأس المال المؤمن عليه وبحجم المخاطرة في التأمين عليه حيث $0 < a < 1$.

ب- في الحالة الطرفية (مشروطة بظروف عشوائية مختلفة إضافة إلى الحالات المفتعلة ومن هنا تنشأ شرارة الأزمة) لنشاط المصرف تظهر صيغة المخرجات السائلة كما يلي:

$$O = \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^m b_j \cdot K_i, \quad m < n$$

ج- يكون نظام التأمين المالي مستقرا ومجديا في الحالة التالية:

$$I > O \Leftrightarrow \sum_{i=1}^n a_i \cdot K_i - \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^m b_j \cdot K_i > 0$$

أو بشكل آخر

$$a_i - \sum_{j=1}^m b_j > 0$$

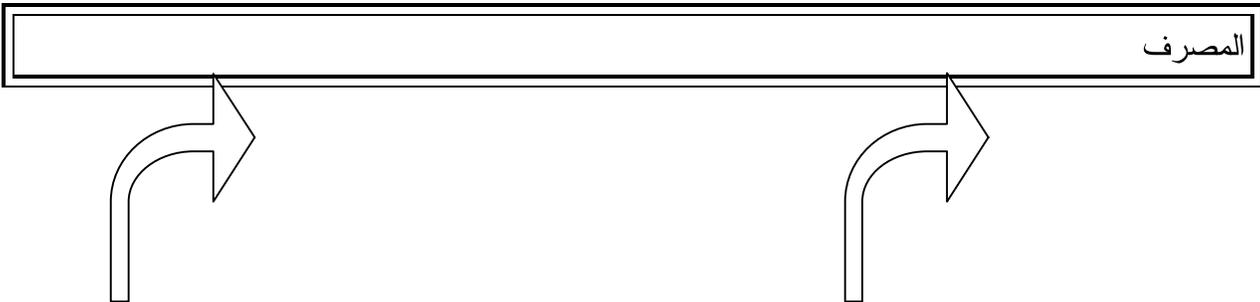
من أجل ذلك ينبغي أن يتحقق لكل حالة أن مجموع احتمالات الحوادث على رؤوس الأموال المؤمنة أقل من نسبة المدفوعات عليها وكذلك إجمالي عدد حالات دفع مستحقات التأمين أقل من النسبة المحتملة لكل نوع من أنواع رأس المال. هذا الشرط ينبغي أن يتحقق من أجل كل نوع من أنواع رأس المال فإن لم يتحقق فإن المصرف قد يستخدمه من أجل رأس المال ذي الحجم الصغير من باب الدعاية ولكن أيضا ينبغي أن تكون الحالات المستقبلية في هذا النوع من التأمين محدودة بحيث يمكن أن تدرج ضمن نفقات الدعاية والإعلان وإلا كان تتاميا سببا أساسيا للانهياء. ويكون الاستقرار مرهونا بقيم ضئيلة للمعاملين الآتين:

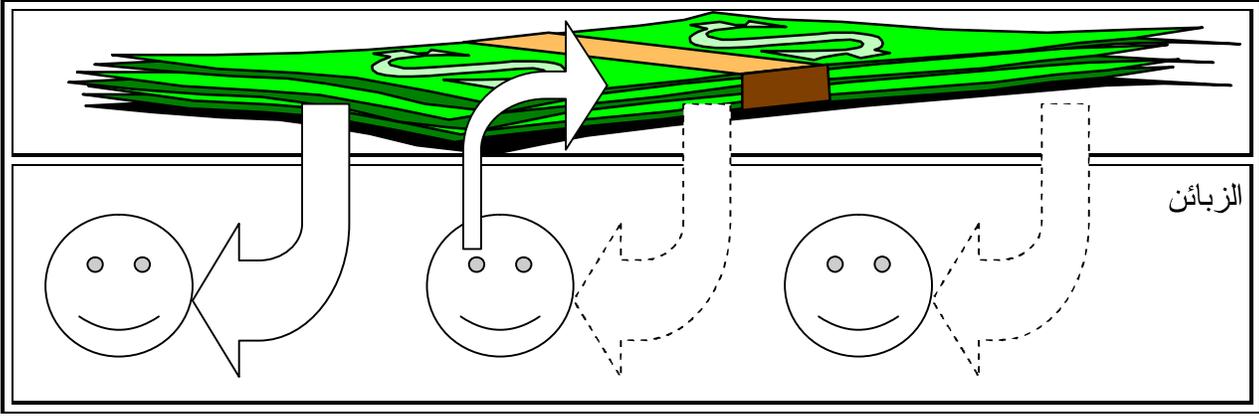
أولا: إما أن يكون احتمال حدوث الحوادث قليلا (صغر قيمة المعامل b_j لكل نوع من أنواع الممتلكات المؤمن عليها).

ثانيا: أو أن يكون عدد الحوادث (صغر قيمة المعامل m)

أو بالطبع عندما يتحقق كلا الشرطين وبالطبع تكون تلك أفضل الحالات لمصارف التأمين. علما أن المعاملين مرتبطين في الحالة العشوائية ببعضهما، لكن في الحالة التطبيقية قد يكون الفرق بينهما شاسعا وهو مصدر الخطر لنشاط مصرف التأمين. مع العلم أن الشرط في الحالة الافتراضية يكون محققا بنسبة موثوقة عالية وخاصة فيما يتعلق بالتأمين على الممتلكات النفيسة (حيث يكاد يكون من المستبعد جدا أن يعمد الزبون إلى الإضرار بهذا النوع من الممتلكات).

مخطط تمثيلي لنشاط المصرف في حالة التأمين





السهم ذي الحواف المنقطة يدل على سيولة محتملة الخروج من المصرف.

2 نظام القرض العقاري

هو نظام يحول الأموال إلى عقارات بسعرها السوقي وفي حال انهيار المقترض يتم الاستيلاء على العقار وفي حال كثرة الانهيارات لدى المقترضين يصبح البنك مالكا للعقارات ولكنه لا يملك سيولة نقدية. أيبداً نشاط المصرف عبر ضخ السيولة المادية لأيدي الزبائن، وتكون صيغة المخرجات السائلة كما يلي:

$$O = \sum_{i=1}^n K_i$$

ب- أما العائدية للمصرف فتكون عبر صيغة المدخلات السائلة كما يلي:

$$I = \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^m a_{ij} \cdot K_i, \quad 0 < a < 1$$

ج- صيغة استقرارية المصرف تكون كما يلي:

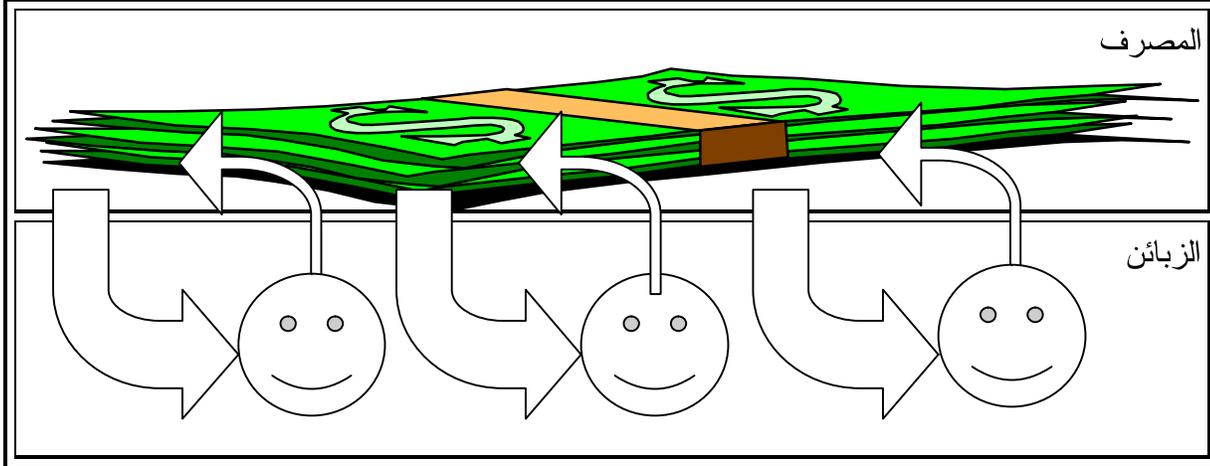
$$I > O \Leftrightarrow \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^m a_{ij} \cdot K_i - \sum_{i=1}^n k_i$$

أو بعد الاختصار

$$\sum_{j=1}^m a_{ij} > 1, \quad i = 1, \dots, n$$

والمشكلة تتلخص في أن هذا الشرط يتحقق عندما تكون z قد أصبحت قريبة من m أي بعد فترة زمنية طويلة نسبيا تعد غالبا بالسنوات، وهنا تكمن خطورة هذا النوع من التعاملات.

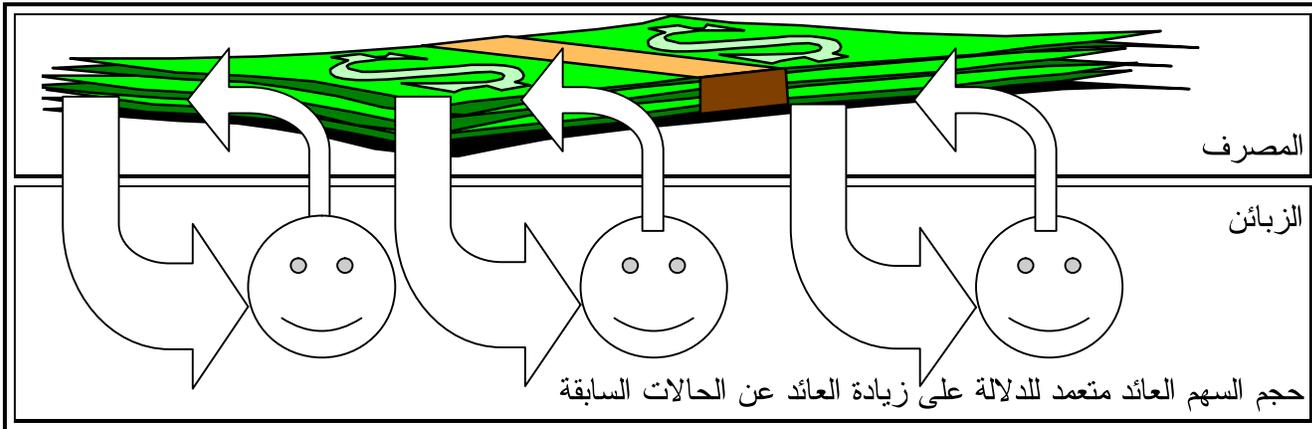
مخطط تمثيلي لنشاط المصرف في حالة القرض على العقارات



3 نظام مصرف التمويل

هو نظام أكثر استقرارية لأنه يعطي قرضا محدودا ويستعيده بدفعات كبيرة مما يؤمن له شريانا من استعادة المال يحميه من حالات فشل عدد من المشاريع ومن جهة أخرى فإنه لا يستطيع أصلا أن يعطي قرضا إلا بعد دراسة لجدواه مع التحقق من وجود سيولة نقدية فهو في الحالة الافتراضية لا يمكن أن يقع تحت الصفر ضمن الظروف الطبيعية وحتى الحرجة بالنسبة للمصارف الأخرى.

مخطط تمثيلي لنشاط المصرف في حالة تمويل المشاريع



والميزة المطمئنة لمصرف التمويل هي أنه يعمل على استعادة رأس ماله خلال فترة قصيرة نسبيا بالمقارنة مع حالة القرض العقاري لذلك هو أكثر استقرارية منه في الحالات الحرجة بينما هو أيضا عرضة للمخاطرة في حال فشل نسبة كبيرة من المشاريع الممولة وعندها تؤول حالته إلى حالة الرهن العقاري.

أ-يبدأ نشاط المصرف عبر ضخ السيولة المادية لأيدي الزبائن وذلك ضمن شروط الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول والرهن على استعادة القرض، وتكون صيغة المخرجات السائلة كما يلي:

$$O = \sum_{i=1}^n K_i$$

ب-أما العائدة للمصرف فتكون عبر صيغة المدخلات السائلة كما يلي:

$$I = \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^{m1} A_{ij} \cdot K_i, \quad 0 < A_{ij} < 1, \quad i = 1 \dots n, j = 1 \dots m1$$

علما أن

$$a_{ij} < A_{ij}, \quad i = 1 \dots n, j = 1 \dots m1$$

حيث a_{ij} هو نفسه المعامل المعتمد في حالة القرض العقاري.

ج-صيغة استقرارية المصرف تكون كما يلي:

$$I > O \Leftrightarrow \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^{m1} A_{ij} \cdot K_i - \sum_{i=1}^n k_i$$

أو بعد الاختصار

$$\sum_{j=1}^{m1} A_{ij} > 1, \quad i = 1, \dots, n$$

وهنا نحصل على عنصرين متفوقين على حالة الرهن العقاري وهما:

الأول: زيادة حجم المدخل العائد كما تبين المعاملات الآتية:

$$\sum_{j=1}^{m1} A_{ij} > \sum_{j=1}^{m1} a_{ij}, \quad i = 1 \dots m1$$

الثاني: قصر طول الفترة الزمنية لتحصيل رأس المال المخرج من المصرف $m1 < m$

وفي الحالة الحرجة القليلة الاحتمال تؤول حالة هذا المصرف إلى حالة الرهن العقاري لكن بظروف أقل خطورة.

4 نظام القرض بالفائدة

هذا النظام أيضا قليل المخاطرة فهو يتمثل في إعطاء المستثمر مبلغا نقديا يزيد عن معدل التضخم المالي وبالتالي فإن البنك عند تشغيل الأموال يحصل على فائض كبير من الربح وبما أن الأموال المسترجعة على شكل فائدة تكون محدودة غالبا فإن البنك محصن من الإفلاس إلا في حالة سحب رؤوس الأموال والفوائد المستحقة. أبدأ نشاط المصرف عبر تسليف المبالغ المادية وشكل المخرجات حينها يتمثل في الصيغة الآتية :

$$O = \sum_{i=1}^n K_i$$

ب- أما شكل العائدات المدخلة للمصرف فيتمثل في العلاقة الآتية:

$$I = \sum_{i=1}^n k_i \left[\frac{(1+i)^n - 1}{i} \right]$$

وهذا العائد يتنامى بشكل كبير جدا كلما ازدادت الفترة الزمنية n.

ج- أما شرط الاستقرار فهو:

$$I > O \Leftrightarrow \sum_{i=1}^n k_i \left[\frac{(1+i)^n - 1}{i} \right] - \sum_{i=1}^n k_i$$

$$I > O \Leftrightarrow \sum_{i=1}^n k_i \left[\frac{(1+i)^n - 1 - i}{i} \right]$$

ولدراسة هذه الحالة يكفي أن ندرس قيمة المقدار التالي:

$$e = \frac{(1+i)^n - 1 - i}{i} = \frac{(1+i)^n - (1+i)}{i} = \frac{(1+i)[(1+i)^{n-1} - 1]}{i}$$

فإذا كانت $n=1$ ، فإننا نحصل على:

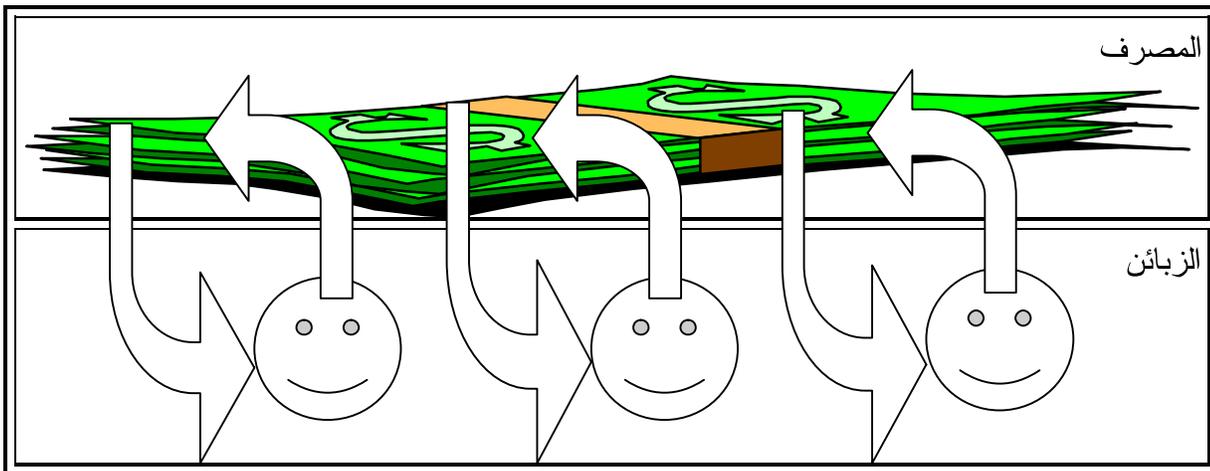
$$e_1 = \frac{(1+i)[(1+i)^{1-1} - 1]}{i} = \frac{(1+i)[1-1]}{i} = 0$$

ويكون المصرف بالتالي قد استعاد أمواله (ويكون وضعه مستقرا)، بينما بعد ذلك فكلما ازدادت الفترة الزمنية ترتب على الزبون مدفوعات إضافية، يكسبها المصرف.

$$e_n = \frac{(1+i)[(1+i)^{n-1} - 1]}{i} > 0$$

لذلك فإن التأخر عن تسديد القرض يؤدي لتراكم المستحقات وهذا ما يجعل الأولوية لدى الزبائن عملية التسديد دون تأخير، مما يشكل عنصرا هاما في ضمان التغذية المستمرة للسيولة النقدية في المصرف.

مخطط تمثيلي لنشاط المصرف في حالة الفائدة على القرض



5- خطوات تشكل الأزمة

هناك مجموعة من التصرفات الارتجالية التي لم تراعى مسائل المخاطرة وحدود الأمان بل أصبح بعدها من الصعب تحديد هذه الضوابط ومن مثل هذه الإجراءات:

1- إعادة التقييم دورياً مراراً وتكراراً لتلك العقارات التي يستدين أصحابها برهنها، وبالتالي السماح لأصحاب العقارات بزيادة القروض المسحوبة بناءً على هذا التقييم.

2- ربط سعر فائدة قرض الرهن العقاري بفائدة البنك الفيدرالي الأمريكي، مع إضافة سعر فائدتها هي، ثم رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار فائدته، فزادت الفائدة بشكل سرطاني.

3- الشرطان الحيويان: أ- أن دفعات السنوات الثلاث الأولى من القرض تذهب لسداد قيمة فوائد القرض فقط، وليس لسداد القرض ذاته. ب: شرط أن ترتفع الفوائد إلى حدود قد تصل إلى ثلاثة أضعاف قيمة القرض عند التأخر عن السداد أو عدم السداد،

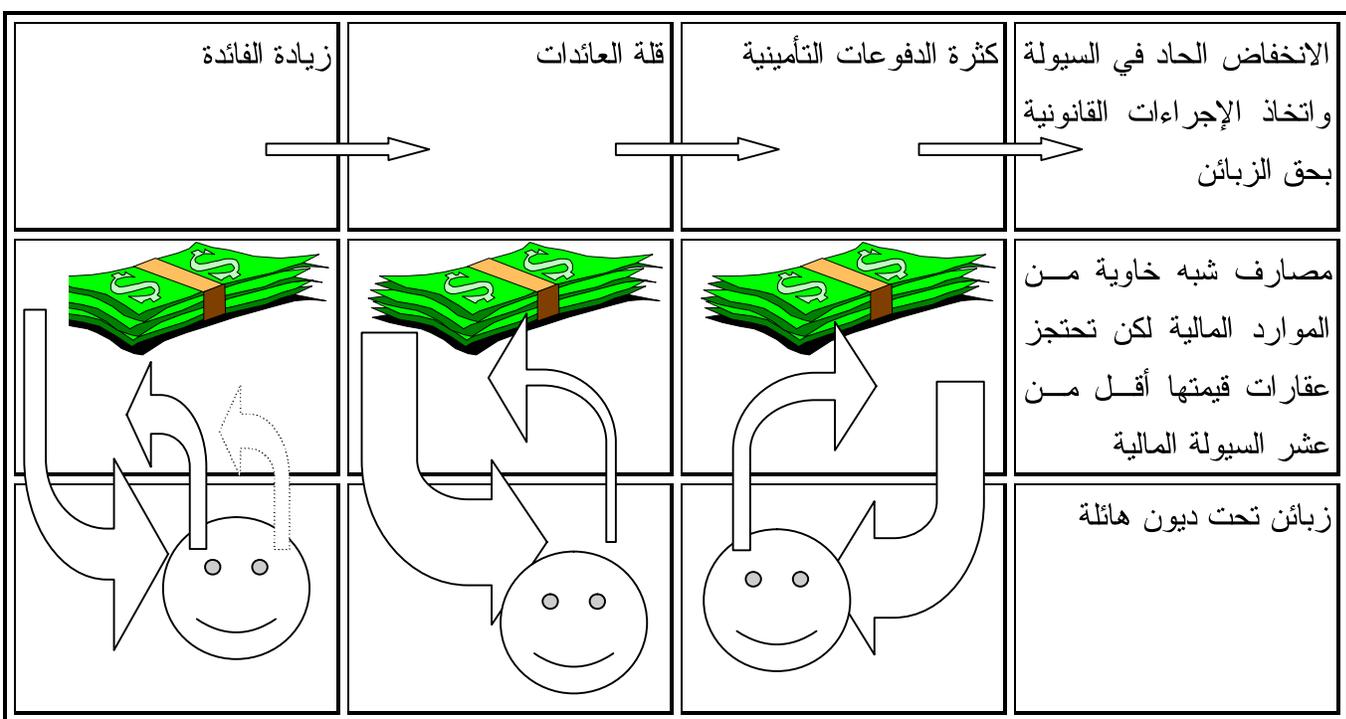
نتيجة هذه الشروط حدث أن العقار المرهون يمكن أن تصل قيمة القرض المسحوب عليه إلى ثلاثين ضعفاً لقيمتها الحقيقية، نتيجة التقييم غير الحقيقي، ومضاعفة قيمة القرض إلى ثلاثة أضعاف عند التأخر عن السداد أو عدم السداد.

4- الخطوة التي فاقمت الخطورة هي أنه بدافع الربح السريع تمت زيادة قيمة القروض ذات المخاطر العالية والعوائد المرتفعة للزبائن ذوي التاريخ المتميز في التسديد حتى أن حجمها شكل حوالي خمس إجمالي قروض الرهن العقاري.

وهكذا نلاحظ أن تراكمية تحقق الأزمة وزيادة المخاطر محققة تماماً بهذه الشروط ووفقاً للمعطيات المسرودة في الفقرات المبينة أعلاه.

أما سبب انتشار الأزمة عالمياً هو عملية الاحتياطي التي قامت بها المؤسسات المالية الأمريكية لتخفف من ثقل الأزمة عليها وتحويلها إلى الدول الأخرى، فقامت بطرح سندات للرهن العقاري، وبيعها، مقابل إعطاء مشتري هذه السندات فوائد عالية. وقامت الشركات والبنوك والأفراد في مختلف أنحاء العالم بشرائها باعتبار أنها مضمونة بعقارات، ومؤمن عليها لدى شركات تأمين كبيرة، تحمل تصنيفاً ائتمانياً عالياً. ومن الأمثلة على ذلك أنه قد بلغ حجم ديون الرهن العقاري المتداولة لدى مؤسستين فقط هما (فريدي ماك) و (فاني ماي) ما يعادل حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة.

مخطط تمثيلي لتراكم عملية نشوء الأزمة وتفاقمها



6-الاحتياطات التي تساعد المصارف المحلية على الحماية من تداعيات الأزمة

في ضوء ما جرى يتبين أنه للاحتياط من حدوث انهيار وإفلاس لدى المصرف ينبغي اتخاذ مجموعة من الضوابط في مجال منح الائتمان والقيمة التسليفية للضمان ونسب السيولة والاحتياطي والحدود القصوى لاستثمارات البنك في الأوراق المالية وفي التمويل العقاري والائتمان لأغراض استهلاكية.. الخ. وكذلك الاهتمام بإدارة المخاطر عبر وضع مجموعة من القواعد التي تتعلق بأسس إدارة المخاطر الائتمانية وتكوين المخصصات لكل من القروض والالتزامات العرضية والارتباطات والقروض لأغراض استهلاكية ولأغراض عقارية .. الخ.

وفيما يأتي نبين مجموعة من هذه الخطوات:

1-وضع أسس لممارسة أنشطة التمويل العقاري بما لا يتجاوز 5% من إجمالي محفظة القروض لدى البنك.

2-مراعاة التناسب بين مواعيد موارد البنك ومواعيد استحقاقات قرض التمويل العقاري.

3-حظر وضع أي بنك أكثر من 10% من مجموع ودائعه لدى بنك آخر خارجي لتجنب مخاطر التبعية والمخاطرة.

4-مراقبة حجم السيولة لدى الجهاز المصرفي بحيث أن نسبة الائتمان تبقى ضمن الحدود الأمانة التي تتراوح ما بين 75-80%.

5-الحفاظ على قوة المراكز المالية للبنوك المصرية أي حجم السيولة المالية لدى المراكز الفرعية.

مراقبة بقاء البنوك وكونها لازالت في الحدود الأمانة للائتمان العقاري بحيث يبلغ حجم التمويل العقاري نسبة غير كبيرة دون العشرة بالمئة.

6- الحفاظ على حد متدني من حجم الاستثمارات المالية للبنوك في الخارج مقارنة بحجم ودائعها، بالإضافة لوضع مجموعة من الاحتياطات المرتكزة على القوى الدولية بحيث يتم توزيع السندات والأذون في خزائن قوية للدول العظمى وأن تكون تلك السندات ممتازة ومضمونة، وأكبر قدر منها مودع في بنوك عالمية وقوية.

5- النتائج والتوصيات

-إن إدارة المصرف تستشعر الخطر بسهولة منذ الإرهاصات الأولى لحدوث المشاكل المالية ولكننا نعتبر أن ما يجعلها تحجم عن اتخاذ قرار الإنقاذ هو الخوف من آثار الإجراءات التي تفصح واقع المصرف بمجرد التلميح إليها ذلك الأمر الذي يستثمره الطرف المنافس استثمارا فائقا مما يمكن أن يفاقم المشكلة ويتسبب بتسريعها تسريعا يصبح خلال وقت قصير خارجا عن السيطرة.

-فيما يتعلق بمشكلة الرهن العقاري فإنه يمكن معالجة المبلغ الإضافي الهائل عبر تقييم العقار المرتهن حسب الكلفة وعندئذ تختلف الموازين اختلافا كاملا، فالمقرض لتأمين عقار هو أقل الناس قدرة على دفع التكاليف الوهمية. وهكذا يكون تيار الاقتراض من المصرف أقل حجما. مع ملاحظة أننا هنا لا نقصد شراء العقار بحجم الكلفة أو بيعه بحجم الكلفة وإنما تقييمه فقط عند حالة الإقراض وهنا في حالة الأزمات وعند استعادة الأموال على شكل رهن عقاري فإن الخسارة قد لا تكون قائمة أصلا.

-فيما يتعلق بنظام التمويل فهو بشكله الحالي مقبول من حيث الاستقرار، ومن أجل موثوقيته يمكن الاعتماد على لجان خاصة بالمصرف لدراسة الجدوى وليس الاعتماد على مؤسسات مجهولة التوجهات والمقدرات.

-أما ما يتعلق بنظام الفائدة على القرض فهو بالاتجاهين (من المصرف إلى الزبون وبالعكس من الزبون إلى المصرف) أكثر أنواع التعاملات المالية خطورة وحرجا من حيث الاستقرار والموثوقية ومن حسن الحظ أنه غير منسجم مع أخلاقية المجتمعات الإسلامية مما يسمح بالعمل على تقليص هذا النوع من التعاملات في المصارف، وهذا ما من شأنه أن يلعب

دورا مهما يضمّن نوعا ما من إحداهن بعض التوازن لدى الموازنة المالية عند شرائح واسعة من المجتمع في علاقتها مع المصرف.

الأستاذ المساعد الدكتور حيدر أحمد عباس، الوكيل العلمي لكلية إدارة الأعمال، جامعة الجزيرة الخاصة.

الأستاذ المساعد الدكتور عمار ناصر آغا، رئيس قسم الإحصاء التطبيقي، كلية

الاقتصاد، جامعة دمشق

tel	963991354276	e-mail	hh-aa@aloola.sy
-----	--------------	--------	--